Iraqi SOITM
Turkmen Human Rights
Research foundation
soitm@turkmen.nl, www.turkmen.nl
تاريخ: ٢٦ شباط ٢٠١١
عدد: ريب.١- بي١١٢٦

تقييم سياسة تركيا تجاه التركمان (القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

ان الكثافة السكانية الكبيرة للتركمان في العراق يتبين بسهولة وذلك من خلال دراسة المناطق التركمانية الواسعة في الخارطة العراقية. و تعرضهم المستمر لجميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا. فعلى الرغم من التاريخ الثري للتركمان في العراق إلى أن النظام السياسي التركماني ومنظمات المجتمع المدني التركمانية لم تتطور بسبب الحكومات العنصرية المتعاقبة فضلا عن أجواء السياسة الاستبدادية المتبعة التي افتقرت الى الديمقراطية.

يمكن تصنيف النظام السياسي التركماني بشكل عام الى قسمين رئيسيين، القسم الأول: المجموعة الدينية الشيعية، القسم الثاني: المجموعة القومية المحافظة الذي يشكل السنة الاغلبية. إلى جانب ذلك يمكن اعتبار الأحزاب والمنظمات التركمانية التي تم تأسيسها بإشراف مباشر من قبل الأحزاب الكردية المجموعة الثالثة إلا أنها لا تمتلك قاعدة شعبية و تصب نشاطاتها في خدمة المصالح الكردية.

تأسس أول حزب تركماني نظامي سرا في أواخر ثمانينات القرن الماضي (الحزب الوطني التركماني العراقي) في انقرا، وبدأت فعالياته العلنية في بداية التسعينيات من نفس القرن في شمال العراق (الملاذ الآمن) وتركيا. وأعقب ذلك تأسيس الأحزاب السياسية التركمانية الأخرى، وفي عام ١٩٩٥ تم تشكيل الجبهة التركمانية والتي بدورها جمعت كل الأحزاب والمنظمات القومية المحافظة. أما النشاطات السياسية العلنية للتركمان الشيعة الذين يشكلون تقريبا نصف نفوس تركمان العراق فبدأت في ثمانينيات القرن الماضي وتطورت في اتصال وثيق مع الأحزاب الشيعية العراقية الرئيسية أثناء تواجد مقراتها في خارج العراق.

عند احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣، كان هناك العديد من الأحزاب السياسية التركمانية مع نحو عشر سنوات من التجربة السياسية. في حين كان دعم القوميين المحافظين من قبل تركيا، حصلت المجموعة التركمانية الشيعية مواقع مهمة في الائتلافات الشيعية العراقية وفي الحكومات العراقية.

مرت حوالي عشرين عاما على بداية النشاطات الحزبية التركمانية، منها سبعة سنوات من التجارب العملية في النظام العراقي الحالي المتعدد الأحزاب، ولكن الحالة التركمانية والوضع السياسي

التركماني لم يتحسن بل استمرت في التدهور وازدادت فأكثر، أنهم (التركمان) غائبون من الوسط السياسي العراقي ويتعرضون على جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان: حيث يتم تهميشهم في توزيع المناصب الإدارية في دوائر الدولة سواء كان ذلك ضمن مناطقهم الجغرافية أو في اجهزة الحكومة العراقية، ولازالت أراضيهم تغتصب ولازالوا يتعرضون إلى الاعتقالات والاغتيالات والاختطافات.

هنا يفرض الاسئلة التالية نفسها: لماذا يعاني المجتمع التركماني مع وجود العديد من الاحزاب السياسية والسياسيين والدعم اللوجستيكي؟ ماهي العوامل التي تؤثر على السياسة التركمانية سلبا؟ ماهي العوامل التي تؤدي الى المزيد من التدهور في الوضع التركماني؟ يعتبر المواطن والسياسي الى جانب المؤسسات السياسية من أهم العوامل في مثل هذه المعادلات التحليلية، إلى جانب ذلك فان هناك عوامل الخارجية والتي بلا شك تلعب دورا مهما في التأثير على سير السياسات القومية.

المواطن

هل أن المواطن التركماني يدرك تردي الواقع السياسي التركماني؟ من المؤكد فان الجواب سيكون نعم، المواطن التركماني يعرف بذلك جيدا والحالة هذه معروفة أيضا في الوسطين الثقافي والسياسي التركماني.

إن من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق المواطن هي المشاركة في العملية السياسية ومتابعة أداء من يمثله وتدقيق فعالياتهم. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل ان المواطن التركماني يقوم بذلك؟

سمتان من سمات السياسة التركمانية الحالية تقدم الإجابة الواضحة على هذا السؤال. الأولى: الأعداد القليلة من الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب او المرشحين التركمان في الانتخابات العراقية المتتالية. ففي الانتخابات العراقية الأخيرة في العام الماضي كانت حصيلة أصوات المرشحين التركمان في جميع القوائم العراقية مائتين ألف صوت فقط، بينما لا يوجد مصدر تركماني بما في ذلك المنظمات السياسية التركمانية الذي يقدر عدد التركمان في العراق أقل من مليوني نسمة والذي يجعل عدد ناخبي التركمان في حدود المليون ناخب في اقل تقدير. الثانية: إن الدعم الشعبي للأحزاب السياسية التركمانية محدودة جدا من حيث الانتماء والدعم المادي.

إذا كان المواطن التركماني يدرك حالة التردي في الواقع السياسي، إذا فلماذا يلتزم بالصمت؟ ألا يتحمل المواطن التركماني بشكل عام والمثقفين والكتاب التركمان بالدرجة الأساس مسؤولية السكوت عن الاداء المزري للمؤسسات والقيادات التركمانية وبالتالي عن تردي الواقع السياسي التركماني

والإخفاقات المزمنة للعاملين التركمان في الساحة السياسية العراقية وغيابهم عنها؟ الجواب على هذا السؤال متروك للمواطن التركماني وعلما بأنه في مثل هذه الحالات يتحمل المثقفون وخصوصا كتاب القوم الجزء الأكبر من المسؤولية.

منذ بداية العمل السياسي التركماني المحترف في بداية تسعينيات القرن الماضي لم يستطيع المثقف التركماني أن يتحدى التدهور في السياسة التركمانية والبحث عن الأسباب الذاتية وراء هذا التدهور وبقي صامتا إزاءها ولاسيما فيما يتعلق بأداء السياسيين والمؤسسات التركمانية وفيما يتعلق بالسياسة التركية لتركمان العراق المتمثلة في الجبهة التركمانية. الكثير من المثقفين التركمان عزلوا انفسهم وانزووا عندما أدركوا الخلل في العمل السياسي التركماني أو عندما لم يستطيعوا العثور على موقع في النظام السياسي الرسمي الذي يتمثل في الجبهة التركمانية.

عقود من الاضطهاد الذي تعرض له التركمان والغفلة والضعف في السياسة التركمانية وضخامة التحديات التي تواجه الوجود التركماني والخيبة في الدعم التركي للتركمان والتعرض للقمع والصعوبات في الحصول على الاحتياجات اليومية والمعيشية قد أنهك الإنسان التركماني واستنفذ طاقاته وجعل من المستحيل تحدي الواقع الفاسد في السياسة التركمانية وبذلك استسلم الكثيرون للواقع وبدا الكثيرون يتعامل مع الجهات التي تغتصب حقوقهم بدلا من تحدي الواقع الفاسد في السياسة التركمانية.

في حين أن الكاتب والإعلامي يلعب دورا محوريا فاعلا في تطوير الثقافة السياسية وتوجيه الديناميكيات لتحسين السياسة القومية، كان دور الكاتب والإعلامي التركماني سلبيا في هذا الجانب إلا ماندر، لم يتناولوا المشاكل الحقيقية في السياسية التركمانية ولم يظهر كاتب تركماني له منهج معين وعمل متواصل في تحليل الوضع السياسي التركماني المتدهور. ساير معظم كتاب التركمان التحفظ الشديد التي تطغى على الحالة العامة للسياسة التركمانية ولم يتطرقوا إلى التفاهات الجلية في الجانب التنظيمي والعملي للمؤسسات السياسية التركمانية. بنى الجبهة التركمانية إعلامه الخاص. ولم يظهر حتى ألان ومنذ عشرون سنة وسائل إعلامية تركمانية مستقلة.

السياسيون و المؤسسات التركمانية

يعتبر السياسيون والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني العامل المهم الثاني في تحليل كفاءة أي نظام سياسي قومي. من المعلوم أن هذين العنصرين يشكلان قوة حضور لأي مكون في المجتمع، وخصوصا في المجتمعات المتعدد الجنسيات.

يُعد النظام السياسي القومي من أهم الوسائل في إدارة شؤون أي مكون من مكونات المجتمع. النظام السياسي العام يعمل على المحافظة لكيان المجتمع وثقافته وأدبه ويدرس اقتصاده ويضع وينسق إستراتيجيته القومية ويتصدي على انتهاكات حقوقه والمطالبة بهذه الحقوق إذا انتهكت.

رغم ان المواطن التركماني يقدس الوحدة والتضامن، اخفق سياسيوا التركمان في بناء النظام السياسي القومي وذلك لسببين رئيسين: التدخلات والتبعية الخارجية وتمسك السياسيون بالقيادة والمقام.

كما تفتقر جميع المؤسسات السياسية التركمانية إلى الدعامة الأساسية في التنظيم الحزبي ألا وهي الكادر والكادر المثقف. إذ لم تستطيع هذه المؤسسات السياسية من تنظيم وتثقيف المواطن التركماني مثلما يجب ولم تستطع تشكيل قاعدة شعبية لتكون الداعم والسند الرئيسي لها. وعليه تمتلك هذه الأحزاب تشكيلات إدارية هزيلة و أعداد قليلة جدا من الأعضاء. وكنتيجة بقيت هذه الأحزاب محرومة من التمويل الذاتي وتعاني من الضعف المالي الذي يعتبر من أهم عوامل القوة للمؤسسات السياسية.

وبقيت السياسيون التركمان متقوقعون ضمن محيط السياسة التركمانية الضيقة المبنية على قواعد غير شفافة متحفظة والتي تفتقر للنقد الذاتي وتتأثر بالتبعية القومية والدينية وتخضع لها.

وكنتيجة حتمية اخفق السياسي التركماني والأحزاب التركمانية في مجالات العمل الحزبي حيث انحصرت أهم نشاطات هذه الأحزاب في تقديم المساعدات الخيرية وتوزيع كسوة العيد ولحوم الأضاحي وإصدار بيانات. كما تشتهر هذه الأحزاب بالزيارات الودية حيث لم تنظم إي حزبين تركمانيين مؤتمرات موسعة لمناقشة إحدى المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المجتمع التركماني.

العوامل الخارجية

هناك عدة عوامل خارجية رئيسية تؤثر سلبا على النظام السياسي التركماني منذ تأسيس الدولة العراقية، على سبيل المثال، بقاء التركمان بين المجموعتين العرقيين الرئيسيتين في نظام او ثقافة سياسية غير ديمقراطية مع غياب التسامح القومي، الوحدة والعزلة التي عاشها تركمان العراق حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي والتهميش من قبل الاحتلال في السنوات الأولى للاحتلال.

لعبت التبعية الدينية والقومية للسياسيين والمنظمات التركمانية الدور الاكبر في تخلف الواقع السياسي التركماني المعاصر الذي كان منهكا اصلا نتيجة العقود من الوحدة في المحيط السياسي والاثني العراقي المعقد، حيث العرب يمسكون زمام الحكم والأكراد الحاصلين على الدعم الدولي.

توجه الأحزاب التركمانية الشيعية صوب قافلة الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وتثقف ثقافة دينية وأصبح جزئا من تلك الأحزاب مع الحفاظ على الشعور القومي. اما النشاطات الحزبية فقد انحصرت ضمن الدائرة الدينية، وعليه لم تستطيع هذه الأحزاب توسيع قاعدتها الشعبية الممثلة بالتركمان مثلما يجب لضمان العمل الحزبي المحترف والنشاطات الثقافية والتمويل الذاتي. وعندما هيمنت هذه الاحزاب او الائتلافات الشيعية على الساحة السياسية العراقية باتت تلك الأحزاب التركمانية وأعضائها نقطة في بحر، رغم ان بعض من السياسيين التركمان يشغل مواقع مهمة في تلك الاحزاب او الائتلافات ومناصب مهمة في الحكومة العراقية.

أما الأحزاب التركمانية القومية السنية فقد أصبحوا أسير التمويل التركي وأوامرها، إذ منذ نشأتها في بداية تسعينيات القرن الماضي خضعت هذه الأحزاب إلى درجة كبيرة للأوامر الصادرة من انقرا. لتسهيل السيطرة على المؤوسسات التركمانية السياسية والمجتمع المدني الكثيرة، أسس تركيا الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ والتي فيها اصبحت كل هذه الاحزاب تحت مظلة الجبهة التركمانية.

يذكر ان قسم الاستخبارات الخاصة (اوزه ل قواتلار) في العسكرية التركية انفردت في ادارة الملف التركماني لتركيا منذ تاسيس الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥ وحتى المؤتمر التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨ حيث تم طرد جميع الاحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية بانتخابات صورية وبدات محاولات لتحويل الجبهة التركمانية الى حزب سياسي. حاولت الوزارة الخارجية التركية بعد ذلك إدارة ملف الأحزاب المطرودة. كانت إدارة انقرا للجبهة التركمانية علنية قبل المؤتمر التركماني الرابع في عام ٢٠٠٥، ثم انحصرت بعدها في رئيس الجبهة والمجلس وعدد قليل من القياديين في الجبهة.

ان عدم تطابق مصالح مؤسس الجبهة التركمانية مع مصالح التركمان وتناقضها في بعض الأحيان، تعيين الموظفين من قبل الممول، واستخدام منهج عمل وتمويل عشوائي جعل من الجبهة التركمانية العراقية مؤسسة بائسة غير فعالة حيث تفتقر إلى أبسط المراكز والشعب الإدارية القومية والقاعدة الشعبية الذي افقدها القابلية على الدفاع عن التركمان في واحدة من الفترات التاريخية الأكثر صعوبة حيث يتعرضون لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأساليب الصهر والتهميش.

إن هزيمة التركمان في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥، أدى إلى فقدان القوى الحاكمة في تركيا ثقتها في قوة التركمان في العراق، حيث بدا إدارة الجبهة التركمانية عن طريق رئيسها الجديد وبأسلوب استبدادي ثم ابعد الأحزاب التركمانية المنظوية تحت الجبهة التركمانية تبعا وقطع التمويل عنهم. فبدات المحاولة لتحويل الجبهة التركمانية إلى حزب سياسي مدعومة من قبل عدد من

المنظمات المجتمع المدني الممولة من نفس المصدر. وتم إخضاع المجلس التركماني للجبهة التركمانية حيث تدارا من قبل القوة التركية عن طريق رئيسيهما.
لعبت الجبهة التركمانية دورا كبيرا في تشتيت السياسة التركمانية فبالإضافة إلى الإدارة الفاشلة التي أدت إلى انفصال مكوناتها، كانت الجبهة ترفض أو تُهمل جميع دعوات العمل المشترك من قبل الأحزاب الشيعية، التي أصبحت لها موطئ قدم في الحكومة العراقية نتيجة ترشيح الكتلة المنظوية تحتها مرشحين تركمان إلى البرلمان والوصول إلى مناصب إدارية عالية في الحكومة العراقية، جاءت هذه الدعوات تارة من قبل عباس البياتي واخرى من قبل الشيخ محمد تقي المولى كان الهدف منها تشكيل قوة تركمانية، في محاولة للم شمل التركمان وتأسيس الجهاز السياسي التركماني. وقوبلت تلك الدعوات في كل مرة بالرفض أو الإهمال من قبل الجبهة التركمانية الخاضعة لأوامر صادرة من انقرا.
هذا وكان القادة العراقيين من الائتلافات الشيعية الذين يشكلون الحكومة العراقية ينصحون باستمرار الأحزاب والقادة التركمان المنضوين تحت ائتلافاتهم على ضرورة وأهمية تشكيل النظام التركماني العام كي يتمكنوا في الدفاع عن مصالحهم القومية والتصدي للمظالم الكبيرة التي يتعرض لها التركمان في جميع المناطق التركمانية.

توالت الانتكاسات السياسية واختفى الوجود التركماني في الساحة السياسية العراقية بالإضافة إلى تعرض التركمان إلى جميع أنواع الانتهاكات وكان المواطن التركماني هو الخاسر الوحيد، مما ولد هذا الامر حالة من اليأس والإحباط لدى المواطن التركماني من السياسي التركماني واحزابها وعلى رأسها الجبهة التركمانية وممولها، وكردود أفعال أولية بدأت الانتقادات من المواطن والمثقفين التركماني توجه الى السياسيين التركمان وخصوصا الجبهة التركمانية وممولها.

وبعد سنوات من الوهن السياسي والعمل الانفرادي وتقوقع الأحزاب التركمانية كل في محيطه الضيق صرح رئيس مجلس التركمان (للجبهة) يونس بيرقدار في منتصف عام ٢٠١٠ انه "جاء زمن التعاون والعمل المشترك بين الأحزاب التركمانية". فدعى يونس بيرقدار الأحزاب التركمانية في كلا المجموعتين الدينية الشيعية والقومية المحافظة إلى الاجتماع به لمناقشة تشكيل المجلس التركماني العراقي العام أو برلمان تركمان العراق وطلب منهم تقديم المشاريع بهذا الخصوص. علما بأنه طرد قسم من هذه الأحزاب من المجلس والجبهة وآخرون أهملوا ولم يتم التعامل معهم أبدا.

بدأت فعلا مشاورات ونقاشات مضمونها تاسيس المجلس التركماني العام او البرلمان التركماني، وعقدت اجتماعات عديدة، ولهزاله الصحافة التركمانية، وعدم وجود صحافة تركمانية مستقلة، فضلا عن الضعف والتحفظ السائد في الوسط السياسي التركماني وغياب التماس أو الصلة بين المواطن التركماني والأحزاب التركمانية بقيت المعلومات حول مضمون هذه المناقشات محصورة بين الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات.

رفض معظم الأحزاب التركمانية الرئيسية إشراف رئيس مجلس الجبهة التركمانية يونس بيرقدار على هذا المشروع وشككوا في شرعيته لكونه ليس طرفا محايدا وطلبوا تشكيل لجنة من المؤسسات التركمانية الرسمية لدراسة جميع جوانب المشروع. تجاهل يونس بيرقدار أراء الأحزاب التركمانية واستمر في الاجتماعات.

على الرغم من تنظيم عدد كبير من الاجتماعات (١٥اجتماع) والقياديين المعروفين في بعض ألاحزاب التركمانية ينفون وجود مثل هذه الاجتماعات وبعضهم اشترك في الاجتماع الأول فقط وآخرون يدعون بأنهم لم يبلغوا به وشككوا في جديتها،

تشير المعلومات المسربة من هذه الاجتماعات على عدم وجود أية قواعد أو أسس او مشروع يمكن اتخاذها كقاعدة للنقاشات الجارية. والمشاريع المقدمة من قبل بعض الأحزاب كانت بعيد جدا من ان يعتمد عليها في الوصول إلى دستور برلماني متكامل لشعب نفوسها أكثر من مليونين يعاني من تشتت وانهيار إداري وسياسي.

ويذكر ان معظم المناقشات في هذه الخمسة عشر اجتماعا تدور حول توزيع المقاعد وان الجبهة التركمانية التي تحصل على تمويل كبير من تركيا لا تعير كعادتها اهتماما بالمشروع وقلما تشترك في هذه الاجتماعات وتصر على الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد والهيمنة على المجلس.

يصف قسم من السياسيين والناشطين التركمان محاولة تشكيل البرلمان التركماني بأنها جزء من سياسة المماطلة العامة للقوى الحاكمة للجبهة ومجلس الجبهة و آخرون يرون بان رئيس المجلس غير جدي في تحقيق المشروع وهدفه هو احتواء أحزاب سياسية تركمانية تحت مظلة المجلس والتي سبق وان تم استبعادهم بانتخابات صورية في المؤتمر التركماني الخامس تم تنظيمها من قبل انقرا.

يذكر أن الجبهة التركمانية تمتلك حوالي خمسة وستون مركزا او فرعا في داخل العراق وخارجه ومئات الموظفين والدخل الشهري للجبهة يقدر بمئات الآلاف من الدولارات. لا تملك الجبهة التركمانية وفروعها منهج إداري سياسي معين، فضلا عن غياب الرقابة للموظفين ومتابعة أدائهم.

اكثر الفروع يمكن اعتباره مركز تجمع انصار الجبهة وغالبا ما يتكون من عوائل معينة ويستلمون رواتب مختلفة. أما الاجتماعات الخاصة بالجبهة التركمانية العراقية في المقر العام فتعقد بشكل عشوائي حسب أهواء رئيسها، إما لمناقشة حالة قد وقعت او مشلكة داخلية يتطلب حلها ان لم يتفاقم

الوضع، وهذا الحال يشمل بالطبع الهيئة التنفيذية أو الاستشارية ان اجتمعت، إذ أنها لا تجتمع إلا نادرا قد تكون مرة واحدة في عدة أشهر وكثيرا مع عدم اكتمال النصاب.

أما بالنسبة لفروع الجبهة في الخارج، بعد تحديد الدولة التي يفتتح فيها فرع للجبهة، فيعين شخص من قبل انقرا وتزود براتب شهري معين. لا يجتمع هذه الفروع مع بعضها او مع المركز في انقرا.

إن حصر انقرا قرارات تعيين أو فصل الموظفين من الجبهة في يده يوثر تأثيرا سلبيا على كفاءة مؤسسات الجبهة. و كثيرا ما تتواجد موظفين غير منسجمين مع بعضهم وأحيانا مع رؤسائهم ويبقون يعملون في نفس الدائرة. والشخص الذي يراه انقرا مناسبا لمصالحها يبقى في وظيفته رغم فقدانه ثقة موظفيه وثقة الشارع التركماني وعلى سبيل المثال رئيس الجبهة الحالي.

بقيت صلاحية التمويل منذ البداية تحت السيطرة الكاملة لانقرا. وعن طريق توجيه رئيس الجبهة والسيطرة على التمويل تسيطر انقرا كليا على جميع الفعاليات في الجبهة وفروعها.

يتميز الإدارة التركية للقضية التركمانية بالصلافة العسكرية والإجراءات الانتقامية، على سبيل المثال:

- **ثار سبعة من الأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذية (اكبر هيئة في الجبهة) للجبهة على رئيسهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. قامت انقرا بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وبانتخابات صورية تم طرد وإسكات الثائرين السبعة وتم إعادة انتخاب رئيس الجبهة.**

- **قبل عدة أشهر تصدى قيادي في الجبهة التركمانية والذي كان احد الأعضاء الكفوئين في اللجنة التنفيذية ورئيس أحد الشعب الرئيسية للجبهة لرئيس الجبهة في مناقشات تحديد المرشحين للمناصب السيادية في الحكومة العراقية. تم طرده مع فريق عمله من الجبهة التركمانية.**

الأستنتاج

في ظل الظروف العراقية الخطرة الذي يطغى عليه التعصب القومي وخلال عقود من الوحدة والتعرض لسياسات الصهر والقمع تشتت مراكز القوة الإدارية والسياسية للمجتمع التركماني.

إن الأسلوب الأناني للسياسة التركية في إدارة الملف التركماني ومنذ إرساء الملاذ الآمن في ١٩٩١ سبب في ازدياد التشتت السياسي والإداري التركماني، في حين أن تركيا لم تعطي أية أهمية لتركمان العراق قبل ذلك التاريخ وحتى في فترات تعرض التركمان فيها إلى أشرس سياسات القمع والصهر.

إن التبعية الدينية والأثنية جعلت السياسيين والمؤسسات التركمانية تفشل في إرساء التعاون فيما بينهم لبناء النظام السياسي القومي التركماني العام. وأدى هذا إلى انعدام المؤسسات السياسية والإستراتيجية القومية المحترفة وغياب التركمان في الساحة السياسية العراقية والفشل في إيقاف الانتهاكات الخطيرة لحقوق التركمان.

ينبغي على السياسيين التركمان القيام بتقييم ذاتي شامل والبدء في التخطيط لإعادة هيكلة المنظمات التركمانية وتنظيم النشاطات على أسس مهنية محترفة وعلى مستوى التحديات التي تهدد الوجود التركماني في العراق.

كي يكون للتركمان دور فاعلا في الساحة السياسية العراقية المعقدة، ولإيقاف انتهاك حقوق الإنسان المستمرة للتركمان، وإرجاع الكثير من الحقوق المنتهكة والمسلوبة، ولإيجاد حلول للكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع التركماني وإحياء الفن والثقافة التركمانية وذلك بإيجاد وتطوير المؤسسات القومية الإستراتجية، يتوجب تشكيل النظام السياسي التركماني العام المستقل الذي يكون صاحب القرار ويتصف بمصداقية حقيقية، له أدواته السياسية المستقلة وأجهزته الإدارية ويسيطر على ميزانيته. إن المواطن التركماني وبالأخص المثقفين والكتاب يتحملون المسؤولية الأكبر في تحقيق الإصلاحات الجذرية للمحافظة على الوجود القومي التركماني في العراق.